

ينبغي إنشاء صندوق وطني لإدارة الدين العام الحكومة أمام إمتحان الملفات الاقتصادية الصعبة

ترتدي مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري أهمية مضاعفة، نظرا الى ترابطها باحوال ضاغطة كنتيجة مباشرة لتفاقم الازمة العامة على الصعيدين المالي والاقتصادي. ما ورد في الشق الاقتصادي في البيان الوزاري للحكومة الجديدة يجسد دقة المرحلة الراهنة، ويتماشي مع الوعود التي اطلقها لبنان امام المانحين الدوليين في مؤتمر سيدر



يحتم واقع الازمة الاقتصادية على الحكومة ان تخوض معركة انجاز متطلبات المرحلة المقبلة بذهنية الحسم الاخير، وامامها خياران لا ثالث لهما: اما النجاح وتنفيذ برامجها، واما الاخفاق والفشل. وهذه المرة لن تكون ارتداداته اقل من انهيار اقتصادي.

لا تملك الحكومة اوراقا كافية للمراهنة، وتدرك ان انفلاش مخاطر الازمة الاقتصادية وانفلاتها من القيود التي تكبلها، ارتقت من مستوى الافتراض النظري الذي يطرحه بعض الخبراء

الاقتصاديين، الى مستوى الاحتمالات الواقعية التي تنذر بالشر. ابرز ما تضمنه البيان الوزاري للحكومة الجديدة، الى جانب المحافظة على الاستقرار النقدي، اجراء تصحيح مالي بمعدل 1% سنويا على مدى 5 سنوات، من خلال زيادة الإيرادات وتقليص الانفاق، بدءا من خفض العجز السنوي لكهرباء لبنان، وصولا الى الغائه كليا. لن يكون ذلك بالامر السهل، اذ يعد ملف الكهرباء من اكبر الملفات الخلافية في البلد. ومن المعلوم ان ملف انشاء معامل

لاننتاج الطاقة، وما يرافقه من خلافات على التعهدات، وملف العاملين في قطاع الكهرباء، وشركات مقدمي الخدمات، وملف العدادات والتعرفة الكهربائية. كلها ملفات متأزمة، تقع رهينة الفساد منذ سنوات، وتشكل جوهر الازمة في قطاع الكهرباء.

فالى اي مدى يمكن لهذه الحكومة تحقيق انجازات في ملف الكهرباء، وخفض عجز الشركة البالغ ملياري دولار سنويا؟ البيان الوزاري يلزم الحكومة التنفيذ السريع والفعال لبرنامج اقتصادي اصلاحي

استثماري، يستند الى الركائز الواردة في رؤية الحكومة اللبنانية المقدمة الى مؤتمر سيدر، والمبادرات التي اوصت بها دراسة الاستشاري ماكينزي، باعتبار هذا البرنامج سلة متكاملة من التشريعات المالية والاستثمارية والقطاعية، مع عدد من الاجراءات الاصلاحية التي يرتبط نجاحها بعدم تجزئتها او تنفيذها انتقائيا.

يؤكد البيان الوزاري التزام الحكومة اصلاحات قطاعية بالشراكة مع القطاع الخاص، وتأمين التغذية الكهربائية 24 ساعة، واعادة التوازن المالي الى مؤسسة كهرباء لبنان عبر الحد من الهدر التقني والمالي، وتثبيت حق لبنان الكامل في موارده الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال تثبيت حدوده البحرية، وتلزييم تراخيص بلوكات الدورة الثانية قبل نهاية العام 2019، واصدار المراسيم التطبيقية لقانون دعم الشفافية في قطاع البترول. كذلك استكمال تنفيذ خطة ادارة النفايات الصلبة التي اقترتها الحكومة السابقة، واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

يتضمن البيان الوزاري اعادة هيكلة القطاع العام من خلال دراسة شاملة للعاملين فيه تبين اعدادهم وانتاجياتهم والشواغر والفوائض وتحدد على اساسها الحاجات الوظيفية لكل الادارات والمؤسسات والمجالس والاسلاك.

النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكرديش بولدوغيان اعتبر ان مؤتمر سيدر يركز على وعود المانحين بعد اصلاحات مالية واقتصادية، ودعا الى انشاء وزارة جديدة لادارة الدين العام وادارة مستقلة للنفايات. واكد نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد ان العجز في الموازنة سيؤدي الى مشكلة اقتصادية كبيرة، علما ان سد هذا العجز يتم عبر زيادة الواردات وتخفيف النفقات. ◀

أهمية الإنتاجية

المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها لبنان ترتبط الى حد ما بالاوضاع المضطربة في المنطقة. لذلك فان النمو المطلوب يحتاج الى استقرار امني، والى الابتعاد داخليا من خلق ازمتات نفسية او غير نفسية مع العالم العربي، حتى ينجح النمو في اخذ طريقه الصحيح. النمو الذي نتحدث عنه لا يكفي وحده لحل المشكلات المالية العامة الموجودة. لذا على المسؤولين عدم تغطية مشاكل المالية العامة بالركود الحاصل وعدم ربطها بالنمو الاقتصادي.

مر لبنان في تجارب عدة تتعلق بالنمو الذي وصل الى 24% من العام 2008 ولغاية العام 2010، ولم يكن لديه فائض اولي بالموازنة في ذلك الوقت حتى يستطيع اقله ان يوقف تصاعد الدين.

يتجه لبنان اليوم الى دين عام جديد وباسعار مرتفعة، ويرتفع عجز موازنة بشكل مطرد. لذا، فان التعاطي مع هذا الواقع يحتاج الى اقتناع تام بالاصلاحات المطلوبة، من دون اللجوء الى فرض ضرائب جديدة قبل استعادة سيادة الدولة التي من واجبها جباية الضرائب، وحل ازمة الكهرباء، وترشيد الادارة العامة، ووقف التوظيف السياسي الذي بلغ ذروته عامي 2017 و2018، علما ان هذا الامر لن يتم بين ليلة وضحاها.

يؤكد خبراء الاقتصاد ان من واجب المسؤولين السياسيين تخفيف حدة الخطاب السياسي، وعدم الخلاف على مشاريع مؤتمر سيدر.

عندما يبدأ تنفيذ هذه الاصلاحات يمكننا حينها التوجه نحو المجتمع الدولي، وطلب الدعم اللازم للموازنة على غرار ما حصل خلال مؤتمر باريس 1 و2، وعلى غرار ما قامت به دول الخليج مع الاردن منذ فترة قصيرة.

عدم اعطاء الدعم للموازنة من الدول المانحة في مؤتمر سيدر، مرده الى موجة الفساد التي تضرب ادارتنا ومجتمعنا بشكل مركز. هذا من دون ان ننسى ان ابرز اعداء المالية العامة هو وجود النازحين السوريين. فهذا الوجود بلغت كلفته بحسب الخبراء نحو 14 مليار دولار ما يشكل 32% من حجم الدين الداخلي بالعملة الاجنبية، وهو في حدود 47 مليار دولار.

لكن السؤال المطروح: لماذا لا نطالب بهذه المبالغ؟ ام انها سددت الى لبنان لكنها ضاعت على الطريق ولم تصل الى الغاية المنشودة منها؟

كل هذه التفاصيل تحتم على المسؤولين ايجاد وسائل واصول مشددة لمنع حصول عمليات فساد جديدة، لانه لا يمكننا الاستمرار في العيش في ظل كلام عن حل عمليات الفساد القديمة فيما هناك فساد اكبر مستقبلا على الطريق.

مشاريع سيدر لا تكفي وحدها، اذ ان ثمة مشاريع موازية يجب القيام بها وبسرعة قصوى اولها حل مشكلة الكهرباء، وثانيها عائدات الهاتف الخليوي التي تصل بحسب ما يقوله الخبراء الى نحو 20 او 21 مليار دولار من دون ان تحصل الدولة على حقوقها التي تصل الى نحو 1.400 مليار دولار. هذا من دون اغفال اهمية تحديث مصفاة طرابلس التي لُزمت اخرا، وهو امر مهم جدا مستقبلا اذا تم الانتهاء منها في وقت سريع لانها ستصبح المصفاة الوحيدة في المنطقة.

على الرغم من صغر حجم لبنان، الا انه يعتبر من اصعب البلدان في الادارة. من هنا يجب التركيز مستقبلا على ايجاد ادارة قادرة ورشيدة ومنتهجة. وعلى كل وزير ان يعمل في اتجاه صحيح من اجل ان تأخذ المشاريع طريقها القويم فلا تتراكم سنوات تنفيذها. هنا تكمن اهمية الانتاجية لدى الوزارات، وهذا الامر يتطلب منا منح الحكومة مدة زمنية لا تتعدى 4 اشهر، من اجل معرفة ما سيوضع من مشاريع على سكة التنفيذ.

